التمويل العمومي لورش الحماية الاجتماعية في المغرب: تحليل أرقام الميزانية وتأثيرها على توسيع التغطية الاجتماعية

Public Funding for the Social Protection Project in Morocco: An Analysis of Budget Figures and Their Impact on Expanding Social Coverage

عبد الصمد المحساني ABDESSAMAD EL MHASSANI

باحث في سلك الدكتور "تخصص القانون العام "

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية تطوان

ملخص:

يمثل ورش تعميم الحماية الاجتماعية في المغرب مشروعا طموحا يجسّد التوجيهات الملكية والدستورية، ويهدف إلى توسيع نطاق الحماية لتشمل التغطية الصحية الإلزامية والتعويضات العائلية والتقاعد والتعويض عن فقدان العمل.

يرتكز المشروع على ركيزتين تمويليتين: الاشتراكات للقادرين، والتمويل التضامني عبر الميزانية العامة للفئات الهشة. رغم الاعتمادات المالية الكبيرة، لا يزال الورش يواجه تحديات مالية ومؤسسية تهدد استدامته، مثل ضعف تحصيل الاشتراكات من القطاع غير المهيكل، وصعوبات الاستهداف. ولضمان النجاح، يتطلب المشروع إصلاحات هيكلية تشمل تنويع مصادر التمويل، وتعزيز الحكامة، ودمج القطاع غير المهيكل، ليكون رافعة حقيقية للعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الحماية الاجتماعية–التمويل العمومي–القطاع غير المهيكل–الاستدامة المالية.

Abstract :

"The Project to universalize social protection in Morocco is an ambitious initiative that embodies the Royal Directives and constitutional provisions. It aims to expand the scope of protection to include mandatory health coverage, family allowances, pensions, and unemployment compensation.

The project is based on two financing pillars: contributions from those who are able to pay, and solidarity-based funding through the state budget for vulnerable groups. Despite the substantial allocated funds, the project still faces financial and institutional challenges that threaten its sustainability, such as weak contribution collection from the informal sector and difficulties in accurately targeting eligible groups.

To ensure success, the project requires structural reforms, including diversifying funding sources, enhancing governance, and effectively integrating the informal sector, to make it a genuine lever for social justice and sustainable development".

Keywords: Social Protection- Public Funding- Informal Sector- Financial Sustainability

مقدمة:

تعد الحماية الاجتماعية حقا أساسيا من حقوق الإنسان، وقد شهدت تحولا جذريا في مفهومها على مر العقود. ففي البداية، كانت الحماية الاجتماعية في العديد من الدول، وخاصة النامية، تُعتبر شكلاً من أشكال الإحسان أو المساعدات المحدودة التي تمولها المبادرات الفردية أو المشغلين. بينما في الدول المتقدمة، تم تأصيلها منذ عقود كأحد أبعاد العدالة الاجتماعية. ومع مرور الوقت، تغير هذا التصور بشكل كبير، خاصة بعد أن تم تكريس الحق في الحماية الاجتماعية ضمن الاتفاقيات الدولية الكبرى للأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية. وتعد منظمة الصحة العالمية من أبرز الجهات الداعمة لهذا الحق على المستوى العالمي، حيث تساهم بتوجيهاتها واستراتيجياتها في تعزيز الأنظمة الصحية والاجتماعية. وقد تم تعزيز هذا الدعم بشكل ملحوظ من خلال المبادرات الدولية المتعددة، خاصة مع اعتماد أهداف التنمية المستدامة في عام 2015، التي شكلت مرجعية هامة في توجيه السياسات الاجتماعية والتنموية، بما يتماشى مع مبادئ العدالة والمساواة في توزيع الفرص والخدمات الأساسية.

وانطلاقا من هذا التحول، لم تعد الحماية الاجتماعية مجرد خدمة، بل أصبحت أداة أساسية لمكافحة الفقر وتقليص الفوارق الاجتماعية وتحقيق العدالة والمساواة، إلى جانب الحفاظ على كرامة الإنسان. كما غدت ركيزة محورية في العقد الاجتماعي الجديد بين الدولة والمواطنين، حيث تُعيد الدولة من خلاله تأكيد التزامها بضمان الكرامة والعدالة الاجتماعية، مقابل انخراط المواطنين في مشروع تنموي جماعي يقوم على المسؤولية المتبادلة والثقة في المؤسسات، تفرض على الدولة مسؤولية توفير الحد الأدنى من مقومات العيش الكريم، وعلى رأسها الصحة، والتعليم، وفرص الشغل.

إذا كان الحق في الحماية الاجتماعية بعد مطلبا جوهريا للدولة الديمقراطية، وشرطا لضمان ممارسة باقي الحقوق وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، فإن مؤشرات تمكين الحق في الحماية الاجتماعية تقاس بقدرة البرامج والمخططات التنموية للدولة على حماية مختلف الفئات الاجتماعية، وتحليل التقاطعات بين الأهداف الإنمائية للألفية وكذا الحقوق الواردة في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في علاقتها بتنفيذ السياسات العمومية ووقعها على الفئات الهشة والمحتاجة للحماية، وإدماج الحق في الحماية الاجتماعية في مسار اتخاذ القرار العمومي، فضمان الحق في الحماية الاجتماعية يرتكز على تكريس مبادئ ومقتضيات حقوق الإنسان في بعدها الديمقراطي والاجتماعي التنموي، وجعل الحق في الحماية الاجتماعية للمواطنات والمواطنين يحكم مختلف تدخلات الدولة كممارسة مستمرة ومستدامة.

يقصد بالحماية الاجتماعية جميع آليات الاحتياط الجماعي التي تمكن الأفراد أو الأسر من مجابهة الآثار المالية المترتبة عن المخاطر الاجتماعية. وترتكز على آليتين هما "التأمين الاجتماعي" و" المساعدة الاجتماعية" وتوفر آليات الحماية الاجتماعية للأسر مزايا اجتماعية تمكنها من العيش بكرامة، وهو حق معترف به في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما ترتكز الحماية الاجتماعية على إدارة المخاطر الاجتماعية، وبالتالي فهي توفر دورة فعالة من التنمية والنمو. وهي تمكن من الحد من فقر الأسر، وتعزيز التماسك والاستقرار الاجتماعي، والمساهمة في التنمية الشاملة للبلدان.

ويعتبر ورش تعميم الحماية الاجتماعية من الأوراش الكبرى التي أطلقها جلالة الملك مُحَمَّد السادس، وهو ثورة اجتماعية حقيقية يقودها جلالته، تهدف إلى تقليص الفقر ومحاربة كل أشكال الهشاشة ودعم القدرة الشرائية للأسر وتعميم التأمين الصحي الإجباري على جميع المواطنات والمواطنين، وتعميم التعويضات العائلية والتعويض عن فقدان الشغل، وتوسيع نظام التقاعد.

يشكل ورش تعميم الحماية الاجتماعية إحدى الركائز الأساسية لتفعيل التوجيهات الملكية السامية وتنزيل مقتضيات الدستور، لاسيما ما نصت عليه المادة 31 منه، حيث تلتزم الدولة ومختلف المؤسسات العمومية والجماعات الترابية بتعبئة الوسائل اللازمة لضمان ولوج المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، إلى الحقوق الصحية والاجتماعية. وفي هذا السياق، يُعد القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية محطة تشريعية محورية في تجسيد هذا الالتزام، بما يكرسه من مبادئ العدالة الاجتماعية والتضامن، ويؤسس لنموذج تنموي أكثر إدماجاً وإنصافاً.

تبرز أهمية الحماية الاجتماعية من خلال ارتباطها الوثيق بالتحديات المجتمعية والاقتصادية الراهنة، ويشكّل تمويل هذا الورش رافعة أساسية لتقييم فعالية السياسات الاجتماعية وتحقيق استدامتها، كما يُعد مدخلًا لتحليل التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، ويسهم في تطوير رؤى وتصورات جديدة في مجال التنمية، مما يجعل تمويل الحماية الاجتماعية محورًا حيويًا في النقاشات الأكاديمية والعمومية حول العدالة الاجتماعية والنمو المتوازن.

تعد الحماية الاجتماعية آلية محورية لتقليص الفوارق وتحقيق تكافؤ الفرص، كما تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي عبر تحسين صحة الأفراد وتعليمهم وزيادة إنتاجيتهم، وحمايتهم من المخاطر والأزمات. ويُشكل تمويل هذا الورش استثمارًا استراتيجيًا في الرأسمال البشري، لما له من أثر مباشر على تحسين أوضاع الفئات الهشة وتعزيز العدالة الاجتماعية، كما يُعد مدخلًا لتقييم فعالية السياسات العمومية وتطوير مقاربات تنموية أكثر شمولاً واستدامة.

بناء على ما سبق، فتحقيق الحماية الاجتماعية يتطلب فعلا مقاربة شمولية مركبة تستحضر الأبعاد السياسية والاجتماعية والمجالية والثقافية والحقوقية والاقتصادية، لبلورة تصور واضح يحمي تماسك المجتمع ويعزز فرص الاندماج الاجتماعي لمكوناته، ويؤسس حقيقة لنموذج تنموي ناجع، يجعل المواطن أحد أهم مرتكزاتها لخلق الاستقرار، ومن هنا سنحاول طرح الاشكالية المحورية كالاتي: **إلى أي حد يمكن تعزيز استدامة تمويل الحماية الاجتماعية في المغرب لضمان شموليتها وفعاليتها في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية.**

وتتفرع عن هذه الإشكاليات جملة من التساؤلات الفرعية التي تساعد على تفكيك مكوناتها، من بينها:

- ✓ ماهي مرجعيات ورهانات الهندسة المالية لمنظومة الحماية الاجتماعية؟
- ✓ ما هو الإطار العام للتمويل العمومي لورش الحماية الاجتماعية في المغرب؟
- ✓ كيف يمكن تحليل أرقام وبيانات ميزانية الدولة المتعلقة بتمويل الحماية الاجتماعية؟
- ✓ ما هي آليات تمويل الحماية الاجتماعية؟
- ✓ ماهي تحديات تمويل الحماية الاجتماعية وآفاق الارتقاء باستدامتها المالية؟

ولمعالجة هذا الموضوع انطلاقا من الاشكالية المحورية ارتأينا الاعتماد على التقسيم التالي:

المبحث الأول: الإطار العام للتمويل العمومي لورش الحماية الاجتماعية

المبحث الثاني: تحليل الأرقام والبيانات من ميزانية الدولة

المبحث الأول: الإطار العام للتمويل العمومي لورش الحماية الاجتماعية

يعد التمويل العمومي لورش الحماية الاجتماعية حجر الزاوية في تفعيل هذا المشروع المجتمعي الطموح، بالنظر إلى ما يقتضيه من تعبئة مكثفة ومستدامة للموارد المالية العمومية، وتوجيهها نحو تحقيق أهداف استراتيجية كبرى ترتبط بتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، وتعزيز التماسك المجتمعي، وتحقيق الإنصاف والعدالة الاجتماعية. ويكتسي هذا التمويل طابعًا استراتيجيا، ليس فقط لكونه يشكل الآلية التي تسمح بترجمة النصوص القانونية والتصريحات السياسية إلى إجراءات عملية، بل لأنه يعكس أيضا مدى التزام الدولة بتكريس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، كما وردت في التوجيهات الملكية السامية والمقتضيات الدستورية، لاسيما المادة 31 من الدستور 2011.

وفي ضوء ذلك، فإن تناول الإطار العام للتمويل العمومي لورش الحماية الاجتماعية يقتضي الوقوف على مرتكزاته الأساسية، مرجعيات التمويل العمومي لورش الحماية الاجتماعية (المطلب الاول)، ثم التطرق إلى الاساس القانوني لورش الحماية الاجتماعية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مرجعيات التمويل العمومي لورش الحماية الاجتماعية ورهاناته

يعد التمويل العمومي ركيزة أساسية لتنفيذ ورش الحماية الاجتماعية، من خلال تعبئة الموارد المالية للدولة عبر الميزانية العامة والضرائب، بما يضمن استدامة الأنظمة الاجتماعية وتوفير الخدمات الأساسية للفئات الهشة. ويُسهم هذا التمويل في دعم برامج مثل التأمين الصحي والتعويضات العائلية، كما يعزز الاستقلالية في السياسات الاجتماعية ويقوي الثقة بين الدولة والمواطنين.

في هذا الإطار، سنخصص هذا المطلب لاستعراض عدة جوانب أساسية. في (الفقرة الأولى)، سنتناول رهانات التمويل العمومي ومشمولاته، ثم ننتقل في (الفقرة الثانية) للحديث عن مرجعيات ورش الحماية الاجتماعية ودوره في تحقيق التنمية المستدامة. وفي (الفقرة الثالثة)، سنتطرق إلى دور التمويل العمومي في إنجاح ورش تعميم الحماية الاجتماعية.

الفقرة الأولى: رهانات التمويل العمومي ومشمولاته

يعد التمويل العمومي إحدى الركائز الأساسية التي تعتمدها الدولة لضمان استدامة تنفيذ سياساتها العمومية وبرامجها الاجتماعية، إذ يشكل الأداة المحورية لتعبئة الموارد المالية الموجهة لتحقيق الأهداف التنموية والاجتماعية. ويستند هذا النمط من التمويل إلى تخصيص اعتمادات مالية ضمن الميزانية العامة، فضلا عن الاعتماد على العائدات الجبائية والرسوم المختلفة، بما يتيح تمويل منظومات الحماية الاجتماعية بمختلف مكوناتها، كالتأمين الصحي والتعويضات العائلية وأنظمة التقاعد، إضافة إلى البرامج

الموجهة لدعم الفئات الاجتماعية الهشة، في إطار سعي الدولة إلى تكريس العدالة الاجتماعية وتحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والبعد الاجتماعي للسياسات العمومية.

يشير مفهوم التمويل العمومي إلى الموارد المالية التي تجمعها الدولة وتخصصها لتنفيذ السياسات العمومية والبرامج الاجتماعية والاقتصادية. ويهدف هذا التمويل إلى توفير الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف التنموية، بما في ذلك تعزيز العدالة الاجتماعية، وتحسين الخدمات العامة، ودعم الفئات الهشة والمحرومة. يعتمد التمويل العمومي على آليات متعددة مثل الاشتراكات الاجتماعية والضرائب وإعادة تخصيص الموارد المالية[1]، كما يهدف إلى تحقيق التوازن المالي للدولة من خلال تحسين كفاءة التدبير العمومي وتعزيز الشفافية في إدارة الموارد المالية[2]. بالإضافة إلى ذلك، يسعى التمويل العمومي إلى ضمان استدامة الأنظمة الاجتماعية عبر توفير الموارد المالية الكافية لضمان استمرارية برامج الحماية الاجتماعية، مما يضمن للمواطنين الحصول على الخدمات الأساسية بشكل دائم ومستقر[3].

كما يعمل التمويل العمومي على تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي من خلال تقليص الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية والاجتماعية، مما يسهم في استقرار المجتمع بشكل عام. كما يعد ركيزة أساسية لتحقيق أهداف تعميم الحماية الاجتماعية، حيث يعتمد على الموارد العامة التي توفرها الدولة لتمويل برامج تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين.

ومن بين أبرز أهداف التمويل العمومي تعميم التغطية الصحية الإجبارية، بما يضمن استفادة 22 مليون شخص إضافي من خدمات العلاج والدواء والاستشفاء مع نهاية سنة 2022 [4]. كما يهدف إلى تعميم التعويضات العائلية لفائدة حوالي 7 ملايين طفل في سن التمدرس، وهو ما سيعود بالنفع على نحو 3 ملايين أسرة. وفي السياق نفسه، يسعى إلى تعزيز الانخراط في نظام التقاعد، ليستهدف قرابة 5 ملايين شخص من العاملين في القطاع غير المهيكل، والذين لا يستفيدون حاليًا من أي تغطية تقاعدية.

تعتمد الدولة على آليتين رئيسيتين للتمويل خلال مساهمات الأفراد والشركات، والتمويل القائم على التضامن، الذي يعتمد على الميزانية العامة للدولة لدعم الفئات غير القادرة على المساهمة ماليا[5]. ومع ذلك، تواجه هذه الجهود تحديات كبيرة، منها تعبئة الموارد المالية الكافية، حيث يتطلب تنفيذ هذه البرامج موارد ضخمة يتم جمعها عبر الضرائب والمساهمات الاجتماعية [1]،

---

[1] سعاد لكحل: الحماية الاجتماعية بالمغرب إرادة التنزيل وإكراه التمويل، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش، السنة الجامعية 2022/2021، ص 58.

[2] سعاد لكحل: الحماية الاجتماعية بالمغرب إرادة التنزيل وإكراه التمويل، م س، ص 57.

[3] فؤاد اقدور، تمويل الحماية الاجتماعية بالمغرب، م س، ص 67.

[4] تقرير مجلس النواب حول تنزيل ورش تعميم الحماية الاجتماعية 23 فبراير 2022 ص 3.

[5] تقرير مجلس النواب حول تنزيل ورش تعميم الحماية الاجتماعية 23 فبراير 2022 م س، ص 6.

[1] نفس المرجع السابق، ص 10.

بالإضافة إلى ضمان استدامة الخدمات الاجتماعية، مثل التأمين الصحي والتعويضات العائلية ونظام التقاعد، والتي تعتبر جزءًا أساسيًا من منظومة الحماية الاجتماعية[1]، ويتم تخصيص جزء من التمويل العمومي لتوفير **التعويض عن فقدان الشغل**، مما يضمن حصول العمال الذين يفقدون وظائفهم على تعويضات مالية مؤقتة، وهو أداة أساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توفير الحماية الصحية والاجتماعية للفئات الأكثر هشاشة في المجتمع وبالتالي، يلعب دورًا محوريًا في دعم السياسات الاجتماعية والاقتصادية، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة حياة المواطنين[2].

الفقرة الثانية: مرجعيات ورش الحماية الاجتماعية ودوره في التنمية المستدامة

إن الحماية الاجتماعية تعمل على إدارة المخاطر الاجتماعية، مما يساعد في الحد من فقر الأسر، وتعزيز التماسك الاجتماعي، والمساهمة في التنمية الشاملة للبلدان، بالإضافة إلى ذلك، يهدف إلى توسيع نطاق التغطية الصحية، وتعميم التعويضات العائلية، وتوسيع قاعدة الانخراط في أنظمة التقاعد، مما يساهم في تحسين ظروف عيش المواطنين وضمان استدامة هذه الخدمات[3] .

فمن الناحية القانونية، يستند المغرب إلى مرجعيات دولية ووطنية تدعم هذا الورش، حيث يُعتبر العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاتفاقية رقم 102 لمنظمة العمل الدولية من الأدوات الرئيسية التي تؤطر سياسة الحماية الاجتماعية[4]. ويكرس الدستور المغربي لسنة 2011 في فصله 31 الحق في الحماية الاجتماعية كحق أساسي[5]، مما يفرض على الدولة تعبئة جميع الوسائل المتاحة لضمان استفادة المواطنين من الخدمات الصحية والتعليمية والسكنية .

إن أهمية ورش الحماية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة تكمن في كونه ركيزة أساسية لضمان العدالة الاجتماعية والحد من الفقر، وهو ما تؤكده المرجعيات الدولية والوطنية التي استند إليها قانون الإطار رقم 09.21 المغربي. فوفقًا للمواثيق الدولية مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاتفاقية رقم 102 لمنظمة العمل الدولية، تُعد الحماية الاجتماعية أداة حيوية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي وتعزيز الرأسمال البشري.

وعلى المستوى الوطني، يُبرز الدستور المغربي (2011) في الفصل 31 الحق في الحماية الاجتماعية كحق أساسي، حيث تلتزم الدولة بتعبئة الوسائل لضمان استفادة المواطنين من الخدمات الصحية والتعليمية والسكنية[6]، حيث أعطى الملك مُحَمَّد السادس في شهر يوليوز 2020، بمناسبة خطاب العرش انطلاقة مشروع اجتماعي ضخم، ويتمثل في تعميم الحماية الاجتماعية لفائدة

---

[1]. سعاد لكحل، الحماية الاجتماعية بالمغرب إرادة التنزيل وإكراه التمويل، م س، ص 58.

[2] إسماعيل أيت باسو، د. جمال فزة، أ. شيماء بلخوي، أ. مصطفى الشيخ: مفهوم الحماية الاجتماعية مقاربة سوسيو تاريخية، مجلة العلوم الاجتماعية – المركز الديمقراطي العربي ألمانيا- برلين، العدد 21، ديسمبر 2021 262، ص 3.

[3]. سعاد لكحل: الحماية الاجتماعية بالمغرب إرادة التنزيل وإكراه التمويل، م س، ص 105.

[4]. عبد الحفيظ ماموح: السياسة الجديدة للمغرب في المجال الحماية الاجتماعية مقاربة حقوقية، المنظمة العربية للقانون الدستوري، الدورة السابعة – 2022، ص 9-10.

[5]. الفصل 31 من الدستور المغربي لسنة 2011.

[6]. عبد الحفيظ ماموح: السياسة الجديدة للمغرب في المجال الحماية الاجتماعية مقاربة حقوقية، م س، ص 9.

كافة المغاربة. وتلا ذلك خطابان ساميان في شهري غشت وأكتوبر من السنة نفسا، أكدا على أولوية هذا الطموح الملكي. وفي أبريل 2021 احتضن القصر الملكي بفاس حفل توقيع 3 اتفاقيات بشأن تعميم الحماية الاجتماعية لفائدة الفلاحين والتجار والحرفيين والعمال المسافرين[1].

وتفعيلا للتوجيهات الملكية التي تتوافق مع خطاب العرش المجيد لسنة 2020، وكذلك خطاب أكتوبر 2020 الذي ألقاه جلالة الملك في مجلسي البرلمان، حيث جاء فيه "... لذلك دعونا لتعميم التغطية الاجتماعية لجميع المغاربة، وهو مشروع وطني كبير غير مسبوق، يرتكز على أربع مكونات أساسية:

تعميم التغطية الصحية الإجبارية لفائدة 22 مليون مستفيد إضافي قبل نهاية 2022، وتوسيع التعويضات العائلية لتشمل 7 ملايين طفل ينتمون إلى 3 ملايين أسرة. كما يشمل المشروع إدماج حوالي 5 ملايين عامل غير منخرط في نظام التقاعد، إضافة إلى تعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل للأشخاص ذوي الشغل القار، وذلك في أفق سنة 2025[2].

تشمل الحماية الاجتماعية مجموعة من الأنظمة التي تهدف إلى حماية الأفراد من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية، مثل الضمان الاجتماعي، ونظام التغطية الصحية الأساسية، ونظام حوادث الشغل والأمراض المهنية يعرف الضمان الاجتماعي بأنه وسيلة لتوفير العيش الكريم للأفراد وجعلهم في مأمن من الحاجة، حيث ظهر لأول مرة في التشريع الأمريكي عام 1935 كاستجابة للأزمة الاقتصادية التي ضربت العالم عام 1929.[3]

عرف نظام الضمان الاجتماعي بالمغرب ، حيث بدأ مع صدور ظهير عام 1959، ثم تم تعديله ليشمل فئات أوسع من العاملين، بما في ذلك العاملين في القطاع الخاص، كما أن نظام التغطية الصحية الأساسية يعد جزءًا لا يتجزأ من الحماية الاجتماعية، حيث يهدف إلى ضمان الحق في الصحة للجميع، وذلك من خلال الوكالة الوطنية للتأمين الصحي التي تعمل على تأطير وتدبير هذا النظام[4].

وعلى الرغم من هذه الجهود، تواجه منظومة الحماية الاجتماعية تحدياتٍ كبيرة، أبرزها ضعف التغطية الصحية، حيث تشير الأرقام إلى أن 46% من السكان النشطين لا يستفيدون من أي تأمين صحي[5]. كما يظل غياب نظام فعال لحماية العاطلين عن العمل أحد الثغرات الرئيسية التي تحتاج إلى معالجة عاجلة.

يُعد ورش الحماية الاجتماعية ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يعمل على تعزيز العدالة الاجتماعية والحد من الفوارق المجالية والاقتصادية. كما جاء في التقرير، تؤكد التوجهات الملكية على ضرورة تعميم التغطية الاجتماعية لجميع المغاربة، حيث أشار جلالة الملك مُحَمَّد السادس في خطاب عبد العرش بتاريخ 29 يوليو 2020 إلى أن "توفير الحماية الاجتماعية للمغاربة

[1]. الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة الاولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة، في 9 أكتوبر 2020.

[2] فؤاد اقدور: م س، ص49.

[3]. ابراهيم بلوح، يونس مجدوبي: الحماية الاجتماعية والنموذج التنموي الجديد: مقاربات ودراسات نقدية مقارنة، دجنبر 2022، ص 4.

[4]. ابراهيم بلوح، يونس مجدوبي، م س، ص 45/44.

[5]. عبد الحفيظ ماموح: السياسة الجديدة للمغرب في المجال الحماية الاجتماعية مقاربة حقوقية، م س، ص 8.

يشكل شغلنا الشاغل حتى نتمكن من تعميمها على جميع الفئات الاجتماعية"[1]، وتكمن أهمية هذا الورش في كونه يُسهم في تحقيق أهداف الأمم المتحدة.

كما أن الحماية الاجتماعية تعزز التماسك المجتمعي من خلال توفير خدمات صحية وتعليمية وضمان دخل للأسر الهشة، مما يُقلل من معدلات الفقر والهشاشة. فقد أظهرت البيانات أن تعميم التعويضات العائلية يشمل ما يقارب سبعة ملايين طفل، مما يُسهم في تحسين ظروف عيش الأسر[2]، بالإضافة إلى ذلك، يُسهم هذا الورش في إدماج الفئات غير المهيكلة في الاقتصاد الرسمي، مما يعزز النمو الاقتصادي ويحقق التنمية المستدامة، يمكن القول إن نجاح ورش الحماية الاجتماعية لن يسهم فقط في تحسين الوضع الاجتماعي للمواطنين، بل سيعزز أيضا مكانة المغرب على المستوى الدولي، خاصة في مؤشرات التنمية البشرية وتنفيذ الاتفاقيات الأممية. وبالتالي، فإن تبني هذه الإصلاحات بشكلٍ فعال سيكون خطوة كبيرة نحو تحقيق تنميةٍ مستدامةٍ تلبي تطلعات جميع فئات المجتمع وبالتالي، فإن تعميم الحماية الاجتماعية ليس مجرد مشروع اجتماعي، بل هو استثمار في رأس المال البشري والاقتصادي، يسهم في بناء مجتمع أكثر عدالة واستقرارًا، وهو ما يُعتبر أساسا للتنمية المستدامة الشاملة.

القفرة الثالثة: دور التمويل العمومي في إنجاح ورش تعميم الحماية الاجتماعية

يلعب التمويل العمومي دورا محوريا في دعم ورش الحماية الاجتماعية، حيث يعتمد بشكل كبير على الموارد المالية التي توفرها الدولة لضمان استمرارية هذه الأنظمة وتوسيع نطاق تغطيتها. وفقا للملف، يتم تمويل نظام الضمان الاجتماعي من خلال اشتراكات العمال وأصحاب العمل، بالإضافة إلى الهبات والوصايا وعوائد استثمار أموال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، كما تحدد النسبة المئوية للاشتراكات التي يتحملها كل من العامل وصاحب العمل، حيث تبلغ نسبة اشتراكات التعويضات العائلية 6.4% من الأجرة الإجمالية الشهرية، بينما تبلغ نسبة اشتراكات التعويضات الطويلة الأمد 11.89% من الأجرة الإجمالية[3].

ويعد هذا الأخير الحجر الأساس في تعزيز ورش الحماية الاجتماعية، إذ يوفر الموارد اللازمة لتمويل البرامج والخدمات الأساسية التي تستهدف الفئات الهشة. ، ونلاحظ أن قانون المالية لسنة 2023 خصص موارد ضريبية وجبائيه لدعم هذه الأهداف، حيث نصت المادة الأولى[4] القانون رقم22.50الصادر بتنفيذه الظهير شريف رقم 75.22.1 صادر في 18 من جمادى الأولى 1444(13 ديسمبر 2022) "استيفاء الضرائب والحاصلات والدخول المخصصة للدولة لضمان تمويل مستدام للحماية الاجتماعية. كما أن الإعفاءات الضريبية الممنوحة لبعض القطاعات، مثل المنشآت الفندقية ومناطق التسريع الصناعي، تُظهر محاولة لتحقيق توازن بين تحفيز النشاط الاقتصادي وضمان التمويل الكافي للبرامج الاجتماعية. وتتجلى أهمية هذا التوجه في

[1]. تقرير مجلس المستشارين: تقرير المجموعة الموضوعية المؤقتة الخاص بالحماية الاجتماعية، الولاية التشريعية: 2015 – 2021، ص10.

[2]. تقرير المجموعة الموضوعية المؤقتة الخاص بالحماية الاجتماعية، م س، ص 34.

[3]. ابراهيم بلوح، يونس مجدوبي: الحماية الاجتماعية والنموذج التنموي الجديد: مقاربات ودراسات نقدية مقارنة، م س، ص 17.

[4]. المادة الأولى من ظهير شريف رقم 75.22.1 صادر في 18 من جمادى الأولى 1444(13 ديسمبر 2022) بتنفيذ قانون المالية رقم 22.50 للسنة المالية 2023، ج ر عدد 7154 مكرر 28 جمادى الاولى 1444 (23 ديسمبر 2022).

المادة 6 التي تنص على "الإعفاء من مجموع الضريبة على الشركات طوال مدة خمس سنوات" للمنشآت في مناطق التسريع الصناعي، مما يسمح بإعادة توجيه جزء من هذه الموارد نحو الحماية الاجتماعية[1].

يلعب التمويل العمومي دورًا محوريا في دعم ورش الحماية الاجتماعية بالمغرب، حيث يعد أحد الأدوات الرئيسية لتحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفقر، وتتمثل إحدى الآليات المهمة في تخصيص جزء من حصيلة الضرائب لدعم البرامج الاجتماعية، كما هو منصوص عليه في قانون المالية لسنة 2025، حيث تُرصد نسبة 5% من حصيلة الضريبة على الشركات وحصيلة الضريبة على الدخل للجهات لدعم المشاريع المحلية[2]، وهذا التوجه يعكس سياسة الدولة الرامية إلى تعزيز اللامركزية وتمكين الجهات من لعب دور أكبر في تلبية احتياجات المواطنين.

من خلال هذه الآليات التمويلية، يضمن التمويل العمومي استدامة أنظمة الحماية الاجتماعية ويعزز توسعها لتشمل فئات أوسع من المجتمع. وبالتالي، يصبح التمويل العمومي أداة استراتيجية لضمان استدامة هذه الأنظمة مع التركيز على الشفافية والكفاءة في تخصيص الموارد، لضمان شمولية الخدمات وتغطية الفئات الأكثر هشاشة. وفقًا للقانون الإطار رقم 09.21، يعتمد النظام على آليتين للتمويل: الاشتراكات للأشخاص القادرين على المساهمة والتضامن لفائدة غير القادرين، حيث تخصص موارد متعددة من ميزانية الدولة والعائدات الضريبية والهبات لضمان تعميم الخدمات الاجتماعية دون إثقال كاهل الفئات الضعيفة[3].

المطلب الثاني: ورش الحماية الاجتماعية بالمغرب: التأطير المالي عبر قوانين المالية والبرامج الحكومية

إن منظومة الحماية الاجتماعية في المغرب تعاني من مجموعة من الثغرات البنيوية التي تُعيق تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين مختلف الفئات والمناطق. ويلاحظ من منظور قانوني أن الهيكلية الحالية لهذه المنظومة تتّسم بتشتّت الإطار التشريعي وتداخل الاختصاصات بين الفاعلين المؤسساتيين، مما يؤثر سلبا على فعالية البرامج الاجتماعية وناجعتها، ومن هنا سنحاول التنصيص الإطار القانوني: قوانين المالية كأداة للتأطير المالي (الفقرة الأولى)، الإطار التنظيمي لتمويل الحماية الاجتماعية (الفقرة الثانية)، آليات تدقيق وتتبع التمويل العمومي المخصص للحماية الاجتماعية (الفقرة الثالثة).

الفقرة الأولى: الإطار القانوني: قوانين المالية كأداة للتأطير المالي

تجدر الإشارة بداية إلى أن هذا النظام يستمد أسسه من الدستور المغربي لسنة 2011 الذي أكد في فصله 31 على التزام الدولة بتوفير الحماية الاجتماعية للمواطنين[4] **حيث نص على ما يلي: "تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، من الحق في العلاج والعناية الصحية، الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والتضامن التعاضدي أو المنظم من لدن الدولة".....**

---

[1]. المادة السادسة من قانون المالية 2023.

[2] تقرير قانون المالية لسنة 2025.

[3]. المادة 13 من الظهير الشريف رقم 30.21.1 صادر في 9 شعبان 1442 (23 مارس 2021) بتنفيذ القانون رقم 21.09 المتعلق بالحماية الاجتماعية، الجريدة الرسمية، العدد 6975 بتاريخ 22 شعبان 1442 هـ (5 أبريل 2021).

[4]. الفصل 31 من الدستور المغربي لسنة 2011.

تستند النصوص القانونية المنظمة للتمويل العمومي لأنظمة الحماية الاجتماعية إلى مجموعة من القوانين والمراسيم التي تحدد مصادر التمويل وآليات توزيعه.

على المستوى التشريعي، يأتي قانون الإطار رقم 09.21 ليشكل العمود الفقري لهذا النظام، حيث يحدد المبادئ الأساسية وآليات التمويل وينقسم التمويل إلى مسارين رئيسيين: الأول يعتمد على اشتراكات العمال وأرباب العمل، بينما الثاني يرتكز على التضامن الوطني لمساعدة الفئات الهشة. ويتم تفصيل هذه الآليات عبر نصوص تنظيمية متعددة، أبرزها الظهير الشريف الصادر في 27 يوليو 1972 الذي ينظم عمل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

كما تحدد المادة 18 من نظام الضمان الاجتماعي للموارد المالية للصندوق، والتي تشمل أيضا الزيادات المفروضة في حالة التأخر في أداء الاشتراكات.

فيما يتعلق بنظام التغطية الصحية الأساسية، فإن القانون رقم 00-65 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية يحدد الإطار القانوني لتمويل هذا النظام، حيث تساهم الدولة من خلال الميزانية العامة في تغطية تكاليف الخدمات الصحية الأساسية[1]، بالإضافة إلى ذلك، يتم تمويل نظام المساعدة الطبية للأشخاص غير القادرين على تحمل تكاليف العلاج من خلال الميزانية العامة، وذلك وفقًا للمادة 116[2] من القانون 00-65 حيث يستند التمويل العمومي للحماية الاجتماعية في المغرب إلى إطار قانوني متكامل يحدد مصادر التمويل وآليات توزيعه بشكل واضح.

يعد القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية خطوة أساسية لتعزيز العدالة الاجتماعية والحد من الفقر والهشاشة في المغرب، حيث يهدف إلى تعميم الحماية الاجتماعية عبر أربعة محاور رئيسية: التغطية الصحية الإجبارية، التعويضات العائلية، أنظمة التقاعد، والتعويض عن فقدان الشغل. وفقًا للمادة 10 من القانون، فإن تعميم الحماية الاجتماعية يُعتبر "أولوية وطنية، ومسؤولية مشتركة بين الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومختلف الهيئات العامة والخاصة الأخرى والمواطنين"[3].

ويستند هذا النظام إلى مبدأين رئيسيين :التمويل القائم على الاشتراكات لفئة القادرين على المساهمة، والتمويل القائم على التضامن لفئة غير القادرين[4].

فمن جهة، ينص قانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية في مادته السادسة على أن التوسع في أنظمة التقاعد يجب أن يشمل العمال غير المشمولين بالمعاشات، مع تبسيط مساطر الاشتراكات، كما يلزم القانون الحكومة بتوفير موارد مالية كافية لتنفيذ برامج الحماية، خاصةً في مجالات الصحة والتعويضات العائلية.

---

[1]. ابراهيم بلوح، يونس مجدوبي: الحماية الاجتماعية والنموذج التنموي الجديد: مقاربات ودراسات نقدية مقارنة، م س، ص 45/44.

[2]. المادة 116 من ظهير شريف رقم 296.02.1 صادر في 25 من رجب) 31423 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية، ج ر عدد 5058 بتاريخ 16 رمضان 1423(21 نوفمبر 2002).

[3]. المادة 10 من القانون الإطار رقم 09.21 .

[4]. عبد الحفيظ ماموح: السياسة الجديدة للمغرب في المجال الحماية الاجتماعية: مقاربة حقوقية، م س، ص13.

يمكن القول إن النصوص القانونية الحالية تؤسس لإطارٍ متكاملٍ لتمويل الحماية الاجتماعية، لكن تنفيذها الفعلي يتطلب تعزيز الآليات الرقابية وتبسيط الإجراءات، مع مراعاة الواقع الاجتماعي للمواطنين إن النظام القانوني المنظم للتمويل العمومي للحماية الاجتماعية في المغرب يشكل إطاراً متكاملاً نظرياً، لكن نجاحه العملي رهن بمعالجة.

الفقرة الثانية: الإطار التنظيمي لتمويل الحماية الاجتماعية

تتولى عدة مؤسسات مسؤولية تنفيذ ورش الحماية الاجتماعية في المغرب، حيث تعمل هذه المؤسسات بشكل متكامل لضمان توفير الحماية الاجتماعية للفئات المستهدفة. ووفقًا للملف، يعد الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المؤسسة الرئيسية المسؤولة عن تدبير نظام الضمان الاجتماعي، حيث يتكفل بصرف المنافع الاجتماعية مثل التعويضات العائلية، والتعويضات اليومية عن الولادة، ومعاشات الشيخوخة والعجز[1]، بالإضافة إلى ذلك، يقوم الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي بالتعاون مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بتدبير نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، مما يضمن توفير الخدمات الصحية الأساسية للمواطنين .

كما تلعب دورا محوريا في تأطير وتنظيم نظام التغطية الصحية الأساسية، حيث تعمل على ضمان احترام مقتضيات القانون المتعلقة بالحق في الصحة وتوفير الخدمات الصحية للفئات الأكثر احتياجا، بالإضافة إلى ذلك، تتولى وزارة الشغل والإدماج المهني مسؤولية مراقبة تطبيق قوانين حوادث الشغل والأمراض المهنية، حيث تعمل على ضمان حصول العمال على التعويضات المناسبة في حالات الإصابة أو الوفاة الناتجة عن حوادث العمل.[2]

بالإضافة الى الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي حيث تهدف إلى إدارة وتنسيق برامج الدعم الاجتماعي المباشر، مثل الدعم المالي للأسر الهشة، تركز الوكالة على تحسين استهداف الفئات المستحقة وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتعزيز العدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق الاجتماعية.

هذه المؤسسات تعمل بشكل متكامل لضمان تنفيذ ورش الحماية الاجتماعية بشكل فعال، مما يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الحماية اللازمة لجميع فئات المجتمع حيث تتولى عدة مؤسسات حكومية وهيئات عمومية تنفيذ ورش الحماية الاجتماعية في المغرب، حيث تعمل بشكل متكامل لضمان تغطية شاملة للفئات المستهدفة. وتأتي وزارة الصحة والحماية الاجتماعية في صدارة هذه المؤسسات، حيث تشرف على برامج التغطية الصحية الأساسية والتأمين الإجباري عن المرض، كما ورد في القانون–الإطار رقم 09.21 في مادته 16[1] على إحداث آلية للقيادة تتولى تتبع تنفيذ إصلاح الحماية الاجتماعية وتنسيق تدخلات مختلف الأطراف المعنية، لضمان تكامل وتناسق الإجراءات المتخذة.

[1]. ابراهيم بلوح، يونس مجدوبي: الحماية الاجتماعية والنموذج التنموي الجديد: مقاربات ودراسات نقدية مقارنة، م س، ص 21.

[2]. نفس المرجع السابق، ص 47.

[1]. المادة 16 من القانون 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية

تلعب الوكالة الوطنية للتأمين الصحي دورًا محوريًا في توسيع نطاق التغطية الصحية، وذلك من خلال الإشراف على تنفيذ سياسات التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وتنسيق الجهود بين مختلف المتدخلين في القطاع الصحي. كما تُسهم في ضمان فعالية أنظمة الحماية الصحية وتكاملها ضمن الورش الوطني لتعميم الحماية الاجتماعية، مما يعكس التزام الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وأهداف التنمية المستدامة.

الفقرة الثالثة: آليات تدقيق وتتبع التمويل العمومي المخصص للحماية الاجتماعية

تؤكد الدراسات أن ضعف آليات الرقابة والمتابعة يشكل عائقا رئيسيا أمام تطوير منظومة الحماية الاجتماعية في المغرب. فكما يوضح تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 2018، تتجلى هذه الإشكالية في "تعدد المصالح التقنية الوصية وهيئات الرقابة، وضعف مستوى التنسيق بينها، حيث تشمل هذه الهيئات رئاسة الحكومة ووزارات المالية والشغل والشؤون الاجتماعية، بالإضافة إلى المجلس الأعلى للحسابات وهيئة مراقبة التأمينات. ويشير التقرير إلى أن هذا التشتت المؤسسي يرتبط بالطابع المتقطع للحوار الاجتماعي الثلاثي الأطراف وضعف تتبع القرارات المتخذة بشأن الحماية الاجتماعية[1].

يقترح التقرير تبني نظام رقابي متكامل قائم على ثلاثة محاور؛ أولها **تعزيز الشفافية** عبر إنشاء سجل اجتماعي موحد لتتبع المستفيدين بدقة، وثانيها **تفعيل دور هيئات الرقابة** (كالمجلس الأعلى للحسابات) لمراقبة أداء مؤسسات الضمان الاجتماعي، وثالثها **إشراك الشركاء الاجتماعيين** في هيئات الحوكمة لضمان مشاركتهم في صنع القرار[2]. مع تحذير التقرير من أن إهمال تطبيق التوصيات الصادرة عن هيئات المراقبة يُعد عائقًا جوهريًا يُهدد فعالية هذه الآليات، ما يستدعي تعزيز الإلزامية القانونية لمخرجات الرقابة وربطها بمساءلة واضحة للمخالفين.

ينظم التمويل العمومي للحماية الاجتماعية في المغرب عبر منظومة رقابية ثلاثية الأبعاد (مالية، قضائية، مجتمعية)، تستند إلى إطار قانوني صارم، حيث تُلزم المادة 240من قانون المالية 2023 بتوثيق العمليات المالية "بوصف دقيق" لضمان الشفافية3، بينما تؤكد المادة 4 على ربط الصرف بالمواصفات الكمية والنوعية للبضائع والخدمات. تعمل الآليات الرقابية على ثلاثة مستويات :مسبقة (مراقبة تخصيص الميزانيات عبر وثائق مُفصَّلة)، مصاحبة (تقارير دورية ترصد انحرافات الصرف عن الأهداف)، ولاحقة (تدقيق فعالية الإنفاق بواسطة المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية). لا تقتصر الرقابة على الجانب المالي فحسب، بل تمتد لتقييم الأثر الاجتماعي عبر مؤشرات أداء محددة (كعدد المستفيدين أو تحسين مؤشرات الفقر)، حيث تربط الموارد المخصصة بنتائج ملموسة، وفق منهجية تحول الرقابة من مجرد "فحص إجرائي" إلى "أداة استراتيجية" لضمان الجودة والمساءلة في السياسات الاجتماعية.

المبحث الثاني: واقع تمويل برامج الحماية الاجتماعية وممكنات تعزيز استدامتها

[1]. تقرير المجلس الاقتصادي والبيئي: الحماية الاجتماعية في المغرب واقع الحال، الحصيلة وسبل تعزيز أنظمة الضمان والمساعدة الاجتماعية، سنة 2018، ص 14.

[2]. تقرير المجلس الاقتصادي والبيئي: الحماية الاجتماعية في المغرب واقع الحال، الحصيلة وسبل تعزيز أنظمة الضمان والمساعدة الاجتماعية، م س، ص 13.

[3]. المادة 240 من قانون المالية لسنة 2023.

يعد تحقيق الحماية الاجتماعية أحد الركائز الجوهرية لضمان تنمية بشرية ومجتمعية شاملة، إذ تمثل آلية فعالة لتعزيز مبادئ العدالة الاجتماعية والمجالية، وتكريس حق المواطنين في الكرامة والعيش الكريم. ومنذ أن بدأت الدول تُولي اهتمامًا متزايدًا بهذا الورش، أصبحت الحماية الاجتماعية تشكل عنصراً محورياً ضمن السياسات العمومية، ورافعة أساسية من روافع التنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، تضطلع السلطات العمومية بدور محوري في توجيه هذا الورش الوطني، من خلال التنسيق بين مختلف الفاعلين المعنيين، وضمان إدراج الحماية الاجتماعية ضمن أولويات السياسات الوطنية. ويتطلب ذلك تحسين أداء مؤسسات الضمان الاجتماعي، وتعزيز الحكامة الجيدة، إلى جانب اتخاذ تدابير تشريعية وتنظيمية ومؤسساتية ومالية كفيلة بتعميم الحماية الاجتماعية وضمان استدامتها.

وانطلاقا من أهمية البعد المالي في تنزيل مقتضيات القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، سنخصص هذا المبحث لقراءة في واقع التمويل العمومي في ضوء حصيلة تنفيذ القانون الإطار رقم 09.21 (المطلب الأول)، ثم رصد أبرز التحديات والآفاق المرتبطة بتمويل هذا الورش الاستراتيجي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: واقع التمويل العمومي في ضوء حصيلة تنفيذ القانون الإطار رقم 09.21

شهد التمويل العمومي المخصص للحماية الاجتماعية تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، انعكس في ارتفاع الاعتمادات الموجهة للبرامج الاجتماعية، كالدعم المباشر، والتغطية الصحية، وبرامج التكوين والتشغيل. وقد ساهم اعتماد آليات تمويل مبتكرة، وتطوير الحكامة المالية، في تحسين استهداف الفئات المستفيدة وتعزيز فعالية التدخلات العمومية.

وسنخصص هذا المطلب لاستعراض الأرقام الإجمالية لتمويل ورش الحماية الاجتماعية منذ انطلاقه (الفقرة الأولى)، ثم التمويل القطاعي البرامج الاجتماعية: قطاعي التربية والصحة نموذجا (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: الأرقام الاجمالية لتمويل ورش الحماية الاجتماعية منذ إقراره

كما خصص صندوق دعم التماسك الاجتماعي مبالغ كبيرة لبرامج مثل "مليون محفظة"، حيث بلغ إجمالي الأموال المحولة لهذا البرنامج 2.54 مليار درهم، منها 322 مليون درهم سنة 2021 ، أما برنامج الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشاشة، فقد استفاد خلال الفترة 2019- 2021 من تمويل وصل إلى 25.401 مستفيدة بكلفة اجمالية تقدر بمليون درهم، في المقابل[1].

ومع ذلك، تشير التقارير إلى أن هذه المبالغ تظل غير كافية مقارنة بالاحتياجات الفعلية، خاصة في ظل ارتفاع عدد المستفيدين من برامج مثل "راميد"، الذي وصل إلى 18 مليون مستفيد سنة 2022، كما أن تمويل التعويض عن فقدان الشغل، الذي يقتصر على نسبة اشتراك 0.57% من الأجر، يعد ضعيفا مقارنة بالمعايير الدولية التي تتراوح بين 1.5% و7% (ص. 67). هذه الأرقام تبرز التحديات التي تواجه استدامة التمويل والفجوة بين الموارد المخصصة والاحتياجات الاجتماعية المتزايدة.

[1]. نفس المرجع، ص 68.

عملت الحكومة منذ انطلاق ورش الحماية الاجتماعية على تعزيز تمويل هذا الورش الاستراتيجي من خلال تخصيص اعتمادات مالية متزايدة سنويا، وذلك تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية في سنة 2021، تم إطلاق المرحلة الأولى من إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية، والتي ركزت أساسا على تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة الفئات الهشة والمستفيدة من نظام "راميد". وقد خصص قانون المالية لسنة 2021 مبلغا يناهز 4.5 مليار درهما لتمويل التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بهذه الفئات.

بعد صدور القانون الإطار رقم 09.21 لتعميم الحماية الاجتماعية في أبريل 2021، تم تخصيص موارد مالية كبيرة لتنفيذ برامج الحماية الاجتماعية، حيث بلغ إجمالي التمويل المخصص حوالي 5.7 مليار دولار، موزعة بين 2.5 مليار دولار من الميزانية العامة للدولة، والباقي من اشتراكات المؤمنين ومساهمات تضامنية جديدة. كما تم توجيه 34 مليار درهم من صندوق مكافحة جائحة كورونا لدعم الفئات المتضررة، مثل العمال غير المهيكلين والمقاولات المتأثرة بالأزمة[1]، وفي عام 2021، رصدت الحكومة 14 مليار درهم لتعميم التغطية الصحية الإجبارية، منها 9 مليار درهم خصصت لدعم ولوج المواطنين للخدمات الصحية، وبحلول عام 2022 استهدفت الحكومة إدماج 22 مليون مواطن إضافي في نظام التأمين الصحي، منهم 1.6 مليون في الربع الأول من 2021، و500 ألف صانع تقليدي في الربع الثالث من نفس العام. ومع ذلك، تواجه هذه الجهود تحديات، مثل ضعف الموارد البشرية في القطاع الصحي، حيث لا يتجاوز عدد الأطباء 300–400 لكل مليون نسمة، مما يعيق تحقيق التغطية الشاملة، هذه الأرقام تعكس الجهود المبذولة لتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، لكنها تبرز أيضًا الحاجة إلى إصلاحات مؤسسية ومالية أعمق لضمان استدامة المنظومة[2].

فيما يتعلق بتعبئة المداخيل الضريبية الجديدة لضمان تمويل مستدام لهذا الورش، تجدر الإشارة إلى أنه تم تخصيص 10 مليارات درهم برسم سنة 2022 في إطار صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، بهدف تمويل مختلف البرامج الاجتماعية الجارية، بالإضافة إلى الجوانب المتعلقة بتعميم الحماية الاجتماعية، بما في ذلك تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض. كما تم إدراج بعض المقتضيات في قانون المالية لسنتي.

شهدت سنتا 2021 و2022 اتخاذ مجموعة من التدابير الضريبية الهادفة إلى تعبئة موارد مالية إضافية لتمويل ورش الحماية الاجتماعية، من أبرزها إقرار المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والدخول، والتي مكنت من تحصيل ما يناهز 5 مليارات درهم سنة 2021 و6 مليارات درهم سنة 2022، إلى جانب فرض ضرائب داخلية على الاستهلاك همّت الإطارات المطاطية، حتى وإن كانت مركبة على الأطواق، وكذا الأجهزة والمنتجات المستهلكة للكهرباء، وذلك في إطار توسيع الوعاء الضريبي وتعزيز العدالة[1] .

[1]. عبد الرفيع زعنون: شبكات الأمان الاجتماعي بالمغرب في ضوء مشروع تعميم الحماية الاجتماعية، منتدى البدائل العربي لل دراسات(AFA) بناية وست هاوس 3، ش جان دارك الحمرا، بيروت، لبنان، مكاتب أوليف غروف، دون ذكر السنة، ص 8.

[2]. عبد الرفيع زعنون: نفس المرجع، ص من 13/12/ 14.

[1]. تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: قانون المالية لسنة 2022، ص 43.

تفعيلًا للتوجيهات الملكية السامية الهادفة إلى تعميم الحماية الاجتماعية لفئات واسعة من المواطنات والمواطنين انطلق برنامج الدعم الاجتماعي المباشر ابتداءا من شهر دجنبر 2023 الذين يوجدون في وضعية فقر وهشاشة. في هذا الإطار، تم إصدار قانونين في الجريدة الرسمية، هما: القانون رقم 23.58 المتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر، والقانون رقم 23.59 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي.

وينص هذا البرنامج على تقديم الدفعة الأولى من الدعم لحوالي مليون أسرة، أي ما يعادل 5.3 مليون شخص. وسيحصل المستفيدون على دعم مادي لا يقل عن 500 درهم للأسرة. ويشتمل نظام الدعم الاجتماعي المباشر على ثلاث مكونات موجهة إلى الأسر التي لديها أطفال منذ ولادتهم وحتى بلوغهم سن 21 سنة، مع الحصول على مبلغ إضافي للأطفال في وضعية إعاقة، والأسر التي ليس لديها أطفال أو التي يتجاوز سن الأطفال فيها 21 سنة، وخاصة الأسر التي تعيل أشخاصًا مسنين ويعانون من وضعية فقر أو هشاشة، ومنحة الولادة التي تُمنح لكل أسرة بمناسبة الولادة الأولى والثانية.

يتم تأمين الميزانية السنوية لهذا البرنامج، التي ينتظر أن تبلغ 25 مليار درهم ابتداءً من سنة 2024، وترتفع إلى 29 مليار درهم بحلول سنة 2026، عبر اعتماد مصادر تمويل متنوعة تجمع بين العائدات الجبائية، وإعادة توجيه الاعتمادات المالية المرصودة لمجموعة من برامج الدعم السابقة، وكذا احتياطيات صندوق التماسك الاجتماعي[1]. وفي هذا الإطار، ترتكز هذه التعبئة المالية على مساهمة تقدر بـ 20 مليار درهم من الموارد الذاتية للدولة خلال ثلاث سنوات، انطلاقًا من سنة 2024، و6 مليارات درهم من العائدات الجبائية المرتبطة بالمساهمة الاجتماعية التضامنية المفروضة على أرباح ودخول المقاولات، فضلًا عن 9 مليارات درهم من احتياطي صندوق التعاون الوطني، و12 مليار درهم يتم توفيرها تدريجيا في أفق سنة 2026، نتيجة الإصلاح المتدرج لصندوق المقاصة. ويعكس هذا التنوع في مصادر التمويل إرادة الدولة في إرساء دعائم مالية قوية تضمن استدامة ورش الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاقه ليشمل مختلف الفئات المستهدفة.

ومن أجل ضمان نجاح برنامج الدعم الاجتماعي المباشر في تحقيق أهدافه واستدامة توازناته المالية، يجب أن تعطى أهمية قصوى للاستهداف الدقيق للمستفيدين والتحقق من صحة المعطيات المدلى بها. كما ينبغي ألا يتحول هذا الدعم إلى نوع من الاتكالية الاقتصادية، بل يجب أن يساهم في تشجيع المستفيدين على تحقيق الاستقلالية الاقتصادية، خاصة من خلال مبادرات الإدماج في سوق العمل. ومن هنا تبرز ضرورة المراقبة المستمرة، إلى جانب تكييف هذا الدعم للاستجابة للتحديات الناشئة واستفادة أمثل من الآثار الإيجابية لهذا البرنامج.

الفقرة الثانية: التمويل القطاعي البرامج الاجتماعية: قطاعي التربية والصحة نموذجا

[1]. تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول قانون المالية لسنة 2023، ص 42.

شهد تصاعدا كبيرا خلال العقدين الأخيرين، حيث برزت بشكل متزايد الأصوات المنادي بضرورة القيام بإصلاح عميق لمنظومة التربية والتكوين بهدف تجاوز التحديات التي تعاني منها، وذلك على الرغم من الجهود المبذولة لتجاوز المشاكل البنيوية التي تعترض هذا القطاع[1]. ورغم التدابير التي تم تبنيها في البرامج الحكومية، إلا أن الأثر ظل محدودا.

في السنوات الأخيرة، اعتمدت الدولة سياسة جديدة تهدف إلى إصلاح وتطوير منظومة التربية والتكوين على عدة مستويات. وفي إطار البرنامج الحكومي للحكومة برئاسة سعد الدين العثماني، تم تحديد توجهات الحكومة في القطاع ضمن رؤية استراتيجية لتحسين النظام التعليمي والبحث العلمي، والتي تمتد بين سنتي 2015 و2030.

تستند خارطة الطريق لتنزيل هذه الاستراتيجية إلى مرجعيات وطنية كبرى، في مقدمتها الرؤية الاستراتيجية 2015–2030 والنموذج التنموي الجديد، إلى جانب البرنامج الحكومي، الذي يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف الأساسية، أبرزها تحسين معدلات التمدرس ومحو الأمية، خاصة في الوسط القروي، وتعزيز الانفتاح الاجتماعي. كما يركز على دعم التمدرس من خلال توسيع برامج الحماية الاجتماعية المرتبطة بالتعليم، مثل المطاعم المدرسية والداخليات والنقل المدرسي، حيث استفاد من هذه المبادرات خلال الموسم الدراسي 2023/2022 ما مجموعه 748,530 تلميذًا وتلميذة، 82% منهم ينتمون إلى الوسط القروي. كما استفاد في الموسم نفسه 189,313 تلميذا وتلميذة من برنامج "تيسير" للتحويلات المالية المشروطة، ما يعكس التزام الدولة بدعم تمدرس الأطفال المنحدرين من أسر معوزة وتعزيز تكافؤ الفرص في الولوج إلى التعليم.

بالنسبة للتعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، تم توسيع وتنويع مسالك التكوين في مستوى الإجازة، بالإضافة إلى إدخال مسارات جديدة للتميز، وتحسين الخدمات الجامعية الاجتماعية من خلال تعزيز الطاقة الاستيعابية للحي الجامعي[2].

تظهر هذه الجهود أن هناك اهتمامًا متزايدا من الحكومة لتحسين وتطوير المنظومة التعليمية والتكوينية في مختلف المراحل الدراسية، مع التركيز على تعزيز الدعم الاجتماعي لتسهيل وصول الفئات الأكثر احتياجًا إلى التعليم.

ويعتبر قطاع الصحة من القطاعات التي تشكل أحد هواجس الحكومة في بناء تصوراتها للسياسات العمومية في المجال الاجتماعي، وذلك بالنظر إلى التحديات الكبيرة التي يعاني منها هذا القطاع، والانتقادات المتواصلة التي توجه إلى مستوى جودة الخدمات المقدمة من قبل المؤسسات الصحية. في هذا السياق، اعتمدت الحكومة استراتيجية طموحة تهدف إلى تنمية اقتصادية تتطلب أن يحتل قطاع الصحة مكانة مرموقة وضرورية لتحسين معيشة المواطنين ورفاههم.

من هذا المنطلق، فإن القيام باستثمار كافٍ في الخدمات الصحية يعد أمرا أساسيا لتحقيق نتائج مرتفعة من حيث الإنتاجية وتقديم خدمات جيدة، مما يسهم في تحسين رفاهية المواطنين وتقليص الفوارق الاجتماعية والجغرافية.

وفي خضم النقاش حول الحق في الصحة خلال الأزمة الوبائية الحالية، أطلق المجلس الوطني لحقوق الإنسان خلال السنة الماضية مشاورات وطنية وجهوية حول فعالية الحق في الصحة. من خلال هذه المشاورات، أشار المجلس إلى وجود العديد من

[1]. فؤاد اقدور، م س، ص 72

[2]. حفيمة حنان، الدولة الاجتماعية بالمغرب من خلال قانون المالية لسنة 2024، مقال منشور في مجلة المنارة، العدد 13، مكتبة دار السلام، الرباط، الطبعة الاولى: 2024: ص 220.

العوائق التي تقف عائقا أمام تمتع الأفراد بالحق في الصحة، خاصة فيما يتعلق بانخفاض نسبة الأطباء في بعض المناطق، حيث لا تتجاوز النسبة 6% من السكان في بعض المناطق المحلية، وهي أقل من المعدل العالمي الذي يجب أن يكون حوالي 10.%.[1]

وأكد المجلس على ضرورة وضع استراتيجية ترتكز على المقاربة الحقوقية مع تركيز الدولة على دورها الاجتماعي، وهو أمر أساسي لضمان حماية الحق في الصحة وتحقيق التنمية المستدامة في هذا القطاع.

المطلب الثاني: تحديات وآفاق ورش الحماية الاجتماعية

يواجه نظام الحماية الاجتماعية في المغرب عدة تحديات تعيق تعميمه بشكل عادل وفعال، من أبرزها ضعف التغطية في بعض المجالات، والتفاوت في الولوج إلى الخدمات بين المناطق. كما يشكل الجانب المالي عائقًا كبيرا، بالنظر لاعتماد النظام أساسا على اشتراكات المنخرطين، وهي موارد غير كافية لضمان التغطية الشاملة.

وسنتناول في هذا المطلب أبرز التحديات المرتبطة بتمويل هذا الورش (الفقرة الأولى)، ثم نستعرض افاق النهوض بورش الحماية الاجتماعية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: تحديات تمويل ورش الحماية الاجتماعية

تعتبر الإشكاليات المالية من أبرز التحديات التي تحول دون تحقيق إطار مناسب لتنفيذ العديد من برامج الحماية الاجتماعية في المغرب. هذه الإشكاليات تتنوع بين ضعف الموارد المالية وسوء ترشيد هذه الموارد.

وفي هذا السياق، تقدر التكلفة السنوية لتعميم الحماية الاجتماعية بحوالي 51 مليار درهم، منها 28 مليار درهم يتم جمعها من اشتراكات الأشخاص القادرين على دفعها، و23 مليار درهم يتم تمويلها بشكل تضامني للمواطنين غير القادرين على تحمل تكلفة الاشتراكات. مما يعني أن حوالي 45% من التمويل سيأتي من مصادر تضامنية، ما يجعل الدولة هي المسؤولة عن توفير هذا التمويل[2]، وهو ما يثير تساؤلات حول استدامة الأنظمة الاجتماعية في ظل هذا التمويل. وفي انتظار إصلاح النظام الضريبي المغربي لتحقيق عدالة ضريبية تساعد في تمويل برامج الحماية الاجتماعية وضمان ديمومتها، تبقى هذه المسألة محط اهتمام[3].

وتطرح المزاوجة بين نظامي الاشتراك والتضامن عدة إشكاليات عند التطبيق. ففي غياب معايير واضحة لتحديد مؤشرات الفقر، قد يفقد التمويل الجبائي مغزاه وقد يؤدي إلى نتائج عكسية. على سبيل المثال، فرضت الحكومة في قانون المالية لسنة 2021 مساهمة اجتماعية على الأرباح والدخل للمواطنين الذين يتجاوز أجرهم الشهري 20 ألف درهم، بنسبة 1.5% من الأجر الصافي، وهو ما كان محل انتقادات شديدة داخل وخارج البرلمان.

---

[1]. فؤاد اقدور، م س، ص 73.

[2]. محمد بديل، علوك جرل، رهان الاستدامة المالية للحماية الاجتماعية، مقال منشور في مجلة المنارة، العدد 13، مكتبة دار السلام، الرباط، الطبعة الاولى، 2024، ص 312.

[3]. عثمان محون: ورش الحماية الاجتماعية: هل يتغلب المغرب على التحديات المطروحة؟ مبادرة الاصلاح العربي، ملتقى المنظمة العربية للحماية الاجتماعية سنة 2024، ص 8.

علاوة على ذلك، كانت التوقعات الأولية تشير إلى أن الدولة ستتحمل أكثر من 23 مليار درهم من تمويل الحماية الاجتماعية، وهو المبلغ الذي ارتفع لاحقًا ليصل إلى ما يقارب 35 مليار درهم سنة 2024 و40 مليار درهم سنة 2026، بسبب برامج الدعم الاجتماعي المباشر. أما التأمين الإجباري عن المرض، فمن المتوقع أن يكلف الدولة حوالي 9 إلى 10 مليارات درهم سنويا، تمثل قيمة الاشتراكات التي تدفعها الدولة لصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لفائدة الأشخاص غير القادرين على دفع الاشتراكات.

بالإضافة إلى ذلك، يتطلب تصميم التعويضات العائلية التي تشمل حوالي 7 ملايين طفل ميزانية تقارب 14 مليار درهم، ما يعني ضرورة توفير اعتمادات مالية سنوية تتجاوز 23 مليار درهم لتغطية جوانب الحماية الاجتماعية المتعلقة بالتغطية الصحية الإجبارية والتعويضات العائلية. ومع تزايد الفئات المستهدفة مثل الأطفال في وضعية إعاقة والأسر الفقيرة، قد ترتفع التكاليف إلى ما يتجاوز 35 إلى 40 مليار درهم.

ومن بين التحديات الأخرى التي تواجه ديمومة تمويل الحماية الاجتماعية، هناك ضعف تحصيل الاشتراكات من فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء. حيث إن 18% فقط من هؤلاء يؤدون اشتراكاتهم بشكل منتظم، ولا يتجاوز معدل التحصيل 1.37 مليار درهم من أصل 5 مليارات درهم. هذا الأمر يطرح تساؤلات حول ضعف التواصل الحكومي أو غياب قيم المواطنة لدى هذه الفئات، حيث يمتنع البعض عن دفع الاشتراكات إلا عند الحاجة للاستفادة من التأمين الصحي. وهذا يتطلب اتخاذ قرارات صارمة لتصحيح هذه الوضعية[1].

إضافة إلى ذلك، يشكل التزايد المتوقع في نسبة الشيخوخة في المجتمع المغربي تحديا كبيرا. إذ تشير التوقعات إلى أن عدد المسنين في المغرب سيرتفع من 4.5 مليون حاليا إلى 10 ملايين نسمة في أفق عام 2050، مما سيزيد من الضغط على نظام الرعاية الصحية والتأمين الصحي، ويؤدي إلى تفاقم العجز في صناديق التقاعد والتغطية الصحية.

وإن لم تتم معالجة هذه الإشكاليات بشكل جدي، فإن نظام الحماية الاجتماعية قد يواجه نفس مصير أنظمة التقاعد في القطاع العام، أي العجز. ولذلك، من الضروري أن تتوفر الإرادة والابتكار لدى الدولة لمعالجة هذه التحديات بروح تضامنية، لتفادي وقوع هذه الأنظمة في مشاكل مالية قد تؤثر على استدامتها في المستقبل.

بحسب حسابات صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يشهد النمو الاقتصادي العالمي تباطؤا في سنة 2024 ليصل إلى 2.9% مقارنة بـ 3% في سنة 2023 و5.3% في سنة 2022. هذه الأرقام تشير إلى أن الاقتصاد العالمي يواصل نموه بوتيرة معتدلة، ولكن مع تأثره بشكل كبير بمستويات التضخم المرتفعة، وارتفاع أسعار الفائدة، وتشديد الشروط المالية، وعلى مستوى التجارة الخارجية، فقد عرفت التجارة العالمية تباطؤا بسبب استمرار التوترات الجيوسياسية وتداعيات جائحة كوفيد-19. كما تراجعت التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي بنسبة 12% في سنة 2022، بعد الانتعاش الكبير الذي شهدته في سنة 2021 عقب التراجع الحاد الذي تسببت فيه الأزمة الصحية الناتجة عن جائحة كوفيد-19 في سنة 2020. يعود هذا التباطؤ

[1]. حمزة سليم: م س، ص 120.

إلى الأزمات العالمية الحالية، خصوصًا الأزمة الأوكرانية، وارتفاع أسعار المواد الطاقية والغذائية، وكذلك زيادة مستويات الدين العمومي[1].

الفقرة الثانية: افاق النهوض بورش الحماية الاجتماعية

بعد استعراض التحديات والإكراهات التي تواجه أوراش الحماية الاجتماعية في المغرب، يبرز الحاجة إلى استشراف آفاق تطوير هذا المشروع الاستراتيجي لضمان استدامته وتعزيز فعاليته، حيث يتطلب ذلك اعتماد رؤية شاملة ترتكز على إصلاحات هيكلية ومبتكرة تستهدف تعزيز التمويل، تحسين الاستهداف، تطوير الخدمات، وإدماج الفئات الهشة، وذلك لتحقيق أهداف العدالة الاجتماعية والرفاه المنشود.

ويعد تعزيز الاستدامة المالية لمنظومة الحماية الاجتماعية ركيزة أساسية لضمان استمراريتها، ويتطلب ذلك تعبئة موارد مالية إضافية من خلال تنويع مصادر التمويل، كتوسيع الشراكات مع القطاع الخاص وإنشاء صناديق استثمارية مخصصة لدعم التغطية الصحية والدعم الاجتماعي[2]، كما يستلزم الأمر إصلاحات تشريعية تعزز كفاءة جمع الاشتراكات الاجتماعية، مثل تشديد الرقابة على التهرب من التسجيل، وتطوير أنظمة دفع مرنة تناسب الفئات ذات الدخل المنخفض، بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تساهم مراجعة الإطار القانوني في تحسين الحكامة المالية للنظام، من خلال وضع آليات لترشيد النفقات، تقليص الهدر، وضمان توجيه الموارد نحو الأولويات الحقيقية، مما يعزز التوازن بين المداخل والمصروفات ويقلل من الضغط على الميزانية العامة.

كما يشكل تحسين آليات الاستهداف[3] أحد المداخل الرئيسية لرفع نجاعة برامج الحماية الاجتماعية في المغرب، لاسيما في ما يتعلق بالدعم الاجتماعي المباشر، فاستهداف الفئات الأكثر هشاشة بدقة يتطلب تطوير قواعد بيانات موثوقة تعتمد على معايير واضحة ومنطقية، مثل مستوى الدخل، الوضع العائلي، والظروف الاجتماعية، ورغم التقدم الملحوظ الذي أُحرز في هذا المجال من خلال إحداث السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد، اللذين مثلا خطوة هامة نحو توحيد البيانات وتحسين إدارة الدعم، فإن المنظومة لا تزال تعاني من اختلالات تعيق تحقيق منطق الاستهداف الأمثل للفئات الهشة والفقيرة.

ومن أبرز هذه الاختلالات، العتبة المعتمدة في المؤشر الخاص بالاستفادة من التغطية الصحية والدعم الاجتماعي، التي تعتمد على نقاط ومؤشرات تبدو في بعض الأحيان غير متسقة مع الواقع الاجتماعي، فعلى سبيل المثال، يعتبر التوفر على خط هاتفي أو بعض الممتلكات البسيطة معيارا قد يخرج أسرا من دائرة الاستحقاق، رغم أن امتلاك هذه العناصر لا يعكس بالضرورة تحسنا في الوضع المادي أو خروجا من دائرة الهشاشة، و هو ما يؤدي في كثير من إلى استبعاد فئات محتاجة فعليا، في حين قد يستفيد آخرون لا يستوفون شروط الهشاشة الحقيقية، مما يضعف فعالية الدعم ويقلل من تأثيره الاجتماعي.

---

[1]. حفيمة حنان، المرجي السابق، ص 224.

[2]. علي الغنبوري : ورش الحماية الاجتماعية في المغرب بين الطموح والإكراهات سنة 2025، منشور على الموقع الالكتروني https://ar.telquel.ma تاريخ الاطلاع عليه يوم 2025/04/10 على الساعة 11.30.

[3]. حسن بويخف، أكبر ورش للحماية الاجتماعية تحت رحمة ضعف الاستهداف، تم الاطلاع عليه يوم 2025/04/10 بالموقع الالكتروني: https://mipa.institute .

وفي هذا السياق، يصبح من الضروري إعادة النظر في بعض المؤشرات المعتمدة للاستهداف، من خلال تحديثها وجعلها أكثر ملاءمة للواقع المعيشي للأسر المغربية، كما يمكن تعزيز فعالية الدعم عبر إجراء تقييمات دورية لاحتياجات المستفيدين، ومن الخيارات الممكنة أيضا، الانتقال من الدعم العام إلى الدعم المشروط، كربط المساعدات بتحقيق أهداف محددة مثل التعليم أو الرعاية الصحية للأطفال، مما يحقق مردودا اجتماعيا أكبر، يقلص التكاليف غير الضرورية، ويعزز العائد على الاستثمار الاجتماعي.

ويبقى إدماج القطاع غير المهيكل[1]، الذي يشكل أكثر من 60% من القوى العاملة، هدفا استراتيجيا لتوسيع قاعدة المستفيدين والمساهمين في منظومة الحماية الاجتماعية، ولتحقيق ذلك يمكن اعتماد سياسات تحفيزية تشجع العاملين في هذا القطاع على التسجيل، كتقديم اشتراكات مخفضة أو مدعمة، مع تسهيل الإجراءات الإدارية عبر منصات رقمية، كما يمكن تطوير برامج تأهيل و تكوين مهني خطوة أساسية لتسهيل انتقال هؤلاء العاملين إلى القطاع المهيكل تدريجيا، مما يعزز استقرارهم الاقتصادي ويمكنهم من المساهمة المالية في النظام، وفي الوقت ذاته يمكن للحكومة العمل على تهيئة بيئة قانونية واقتصادية داعمة، كتخفيف الضرائب على الأنشطة الصغيرة الناشئة، لتشجيع الهيكلة وتقليص حجم هذا القطاع، مما يعزز من استدامة التمويل ويحقق تكافؤ الفرص بين مختلف الفئات.

ويعد تحسين وتيرة التنمية الاقتصادية وتعزيز فرص التشغيل أحد الآفاق الأساسية لتطوير منظومة الحماية الاجتماعية في المغرب، إذ لا يمكن تجاوز التحديات والإكراهات المالية التي تواجه هذه السياسات إلا من خلال رفع نسق النمو وتوسيع قاعدة العاملين المساهمين في النظام، فالتنمية تشكل المحرك الأساسي لتعبئة الموارد المالية اللازمة، سواء عبر زيادة الإيرادات الضريبية أو تعزيز الاشتراكات الاجتماعية الناتجة عن تحسين مستوى التشغيل، وهو ما يفرض تحسين منظومة التكوين والتعليم لتكون قادرة على مسايرة الإيقاع التنموي المغربي.

كما أن توفير فرص شغل مستدامة سيساهم في تقليص الاعتماد على الدعم الاجتماعي المباشر، حيث إن تحسين الدخل الفردي والأسري يقلل من حجم الفئات الهشة ويعزز قدرتها على المساهمة في تمويل التغطية الصحية[2] والخدمات الاجتماعية، وهو ما يبرز أهمية الاستثمار في القطاعات ذات القدرة التشغيلية العالية، كالصناعة، الفلاحة المستدامة، والتكنولوجيا، مع تشجيع ريادة الأعمال والمشاريع الصغرى لتوسيع قاعدة الاقتصاد المهيكل، وهو ما سيمكن من تخفيف الضغط على الميزانية العامة، ويعزز استدامة المنظومة الاجتماعية، مع ضمان تحقيق توازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمملكة.

خاتمة:

يتضح من خلال ما سبق أن تمويل الحماية الاجتماعية يشكل رهانا استراتيجيا يفرض تحديات مالية ومؤسساتية، لكنه في الآن ذاته يعد فرصة حقيقية لإرساء أسس دولة اجتماعية قائمة على مبادئ العدالة والتضامن والكرامة. ويعتبر تعميم الحماية

[1]. حمزة سليم: م س، ص 137

[2]. عز الدين رماش: ورش الحماية الاجتماعية: معيقات وأفاق، مجلة قانونية: الموسم الرابع 1444، العدد 16 ابريل . يونيو 2023، ص 129.

الاجتماعية ورشًا وطنيا واعدا من شأنه تعزيز ثقة المواطنين في مؤسساتهم وتحقيق تحول عميق في النموذج التنموي المغربي. غير أن نجاح هذا الورش يظل رهينا بمدى قدرة الدولة على تدبيره وفقا لحكامة جيدة، وتمويل مستدام، وآليات تنفيذ فعالة تستجيب لحاجيات المواطنين وتضمن العدالة في توزيع الموارد.

وتأسيسا على ذلك، نقترح التوصيات التالية:

- ❖ تنويع مصادر التمويل عبر آليات مبتكرة تضمن استدامة مالية طويلة الأمد؛
- ❖ تحسين الحكامة المالية من خلال ضبط الإنفاق وتعزيز الشفافية والمحاسبة؛
- ❖ ضمان الالتقائية بين السياسات العمومية لتفادي التشتت وضمان فعالية التدخلات؛
- ❖ إحداث قاعدة بيانات موحدة لضبط المستفيدين وتفادي ازدواجية الاستفادة؛
- ❖ تسريع التنزيل المجالي للورش عبر تعبئة الموارد المحلية وتعزيز قدرات الفاعلين؛
- ❖ تشجيع الشراكة مع القطاع الخاص لتوسيع قاعدة التغطية الاجتماعية والخدمات؛
- ❖ وضع استراتيجية تواصلية فعالة لتعزيز الانخراط المجتمعي ومواجهة الأخبار المغلوطة.

لائحة المراجع:

- المملكة المغربية البرلمان مجلس النواب، تقرير حول تنزيل ورش تعميم الحماية الاجتماعية 23 فبراير 2022.
- المملكة المغربة: البرلمان مجلس المستشارين: تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة الخاص بالحماية الاجتماعية، الولاية التشريعية: 2015 – 2021.
- حمزة سليم: منظومة الحماية الاجتماعية بالمغرب بين تعدد البرامج وسؤال الالتقائية، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية تطوان، السنة 2024/2023.
- فؤاد أقدور: تمويل الحماية الاجتماعية بالمغرب، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس، السنة الجامعية 2024/2023.
- سعاد لكحل: الحماية الاجتماعية بالمغرب إرادة التنزيل وإكراه التمويل، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش، السنة الجامعية 2022/2021..
- ابراهيم بلوح، يونس مجدوبي: الحماية الاجتماعية والنموذج التنموي الجديد: مقاربات ودراسات نقدية مقارنة، دجنبر 2022.
- حفيمة حنان، الدولة الاجتماعية بالمغرب من خلال قانون المالية لسنة 2024، مقال منشور في مجلة المنارة، العدد 13، مكتبة دار السلام، الرباط، الطبعة الاولى: 2024 :
- مُحَمَّد بديل، علوك جرل، رهان الاستدامة المالية للحماية الاجتماعية، مقال منشور في مجلة المنارة، العدد 13، مكتبة دار السلام، الرباط، الطبعة الاولى، 2024.
- عثمان مخون: ورش الحماية الاجتماعية: هل يتغلب المغرب على التحديات المطروحة؟ مبادرة الاصلاح العربي، ملتقى المنظمة العربية للحماية الاجتماعية سنة 2024.
- عبد الرفيع زعنون: شبكات الأمان الإجتماعي بالمغرب في ضوء مشروع تعميم الحماية الاجتماعية، منتدى البدائل العربي للدراسات (AFA) دون ذكر السنة.
- عز الدين رماش: ورش الحماية الاجتماعية: معيقات وأفاق، مجلة قانونية: الموسم الرابع 1444، العدد 16 ابريل . يونيو 2023.
- علي الغنبوري: ورش الحماية الاجتماعية في المغرب بين الطموح والإكراهات سنة 2025، منشور على الموقع الالكتروني https://ar.telquel.ma
- حسن بويخف، أكبر ورش للحماية الاجتماعية تحت رحمة ضعف الاستهداف، بالموقع الالكتروني https://mipa.institute

- عبد الحفيظ ماموح: السياسة الجديدة للمغرب في المجال الحماية الاجتماعية مقاربة حقوقية، المنظمة العربية للقانون الدستوري الدورة السابعة – 2022 .
- إسماعيل أيت باسو، د. جمال فزة، أ. شيماء بلخوي، أ. مصطفى الشيخ: مفهوم الحماية الاجتماعية مقاربة سوسيو تاريخية، مجلة العلوم الاجتماعية – المركز الديمقراطي العربي ألمانيا- برلين، العدد 21، ديسمبر 2021.
- تقرير المجلس الاقتصادي والبيئي: الحماية الاجتماعية في المغرب واقع الحال، الحصيلة وسبل تعزيز أنظمة الضمان والمساعدة الاجتماعية، سنة 2018.
- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، قانون المالية لسنة 2022.
- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، قانون المالية لسنة 2023 .
- الدستور المغربي لسنة 2011.
- الظهير الشريف رقم 75.22.1 صادر في 18 من جمادى الأولى 1444(13 ديسمبر 2022) بتنفيذ قانون المالية رقم 22.50 للسنة المالية 2023، ج ر عدد 7154 مكرر 28 جمادى الاولى 1444 (23 ديسمبر 2022).
- الظهير الشريف رقم 30.21.1 صادر في 9 شعبان 1442 (23 مارس 2021) بتنفيذ القانون رقم 21.09 المتعلق بالحماية الاجتماعية، الجريدة الرسمية، العدد 6975 بتاريخ 22 شعبان 1442 هـ (5 أبريل 2021).
- الظهير الشريف رقم 296.02.1 صادر في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية، ج ر عدد 5058 بتاريخ 16 رمضان 1423(21 نوفمبر 2002).
- الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة الاولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة، في 9 أكتوبر 2020.